مجلة المختار للعلوم الإنسانية 19 (1): 167-184، 2013

Research Article Open Access

ديالكتيك الفساد ....وحتمية انهيار التنمية

نداء مطشر صادق

قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة عمر المختار

Doi: https://doi.org/10.54172/12sn2734

المستخلص: الفساد ظاهرة مجتمعية تعكس حالة التدني الحضاري الذي تتصارع فيه وتتداخل الاسباب والنتائج والمظاهر في حلقة مفرغة من الانشطة الخفية التي يصعب تفكيكها لارتكازها على ثقافة فرعية محلية ودولية داعمة ومستديمة له. هذه الجدلية التي جعلت من الفساد ظاهرة العصر انعكست بشكل بواخر على الامن البشري الذي هو هدف التنمية الاساسي والجوهري مما ادى ويؤدي الى حتمية انهيارها؛ ذلك لان التمية تجسد حالة الولادة الحضارية التي تجسد لنا امنا بشريا لشعب ذو كيانات وبنى اقتصادية واجتماعية وسياسية فاعلة ومتجددة ومستديمة.

وهنا لايمكن تحقيق التنمية التي هي اصلا قرار سياسي فاعل يستاصل جذور التخلف ويستاصل جذور الفساد بكل مظاهره واشكاله وابعاده من اجل تحقيق الولادة الحضارية لمجتمعات تحيا بنى وهياكل اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية متردية وهشة ومنهارة ومن هنا تحققت الفرضية التي بني عليها بحثنا الا وهي ان الفساد ظاهرة مجتمعية ديالكتيكية تفضي الى نتيجة واضحة مفادها حتمية انهيار التنمية.

الكلمات المفتاحية: الفساد – التدني الحضاري – الامن البشري - التنمية

The dialectic of corruption...and the inevitability of the collapse of development

Neda Mutashar Sadhk

Department of Sociology, Faculty of Arts, Omar Al-Mukhtar University

Abstract: Corruption is a social phenomenon that reflects the state of cultural and international subculture that supports and sustains it. It is a complex web of intertwined causes, consequences, and manifestations that are difficult to dismantle. This dialectic has made corruption a prevalent phenomenon of our time, which has had significant repercussions on human security, the primary and essential goal of development. This has led and continues to lead to its inevitable collapse. Development embodies the state of civilizational birth, which represents human security for a people with active, dynamic, and sustainable economic, social, and political structures.

In this context, achieving development, which is essentially an active political decision, becomes impossible without uprooting the causes and dimensions of underdevelopment and corruption in all its forms and manifestations. This is necessary to achieve the civilizational birth of societies living with fragile, deteriorated, and collapsing economic, social, cultural, and political structures. Thus, the hypothesis on which our research is based is confirmed: corruption is a dialectical social phenomenon that inevitably leads to the collapse of development.

Keywords: Corruption - cultural decline - human security - development

The Author(s) 2023. This article is distributed under the terms of the Creative Commons Attribution 4.0 International License (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/) , which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium, provided you give appropriate credit to the original author(s) and the source, provide a link to the Creative Commons license, and indicate if changes were made.

المقدمة

يعد الفساد ظاهرة مجتمعية ذات طابع جدلي –ديالكتيكي- حيث يعتبر السبب هو النتيجة وبالعكس ،وتختلط المظاهر بالاسباب والنتائج كذلك .

ولقد ذكر ابن خلدون مايفيد ويعكس ان الفساد يتوالد من جراء تنامي الولع بالترف من قبل الفئة الحاكمة .

ويعكس لنا الفساد الاساءة الواضحة لاستعمال السلطة من اجل تحقيق مكاسب خاصة . ويمكن اعتباره معيار مهم للدلالة على غياب المؤسسات الفعالة داخل الدولة . وهو نتيجة لانحراف القيم والاعراف عن انماط السلوك المعهودة ؛ لانه مجموعة اعمال وممارسات يقوم بها القطاع العام والخاص محليا ودوليا . فهو مرض اجتماعي خطير تبلور وتضخم بحيث اصبح ظاهرة شأنه شان التخلف في دولنا .

هذه الظاهرة معقدة مركبة وذات ابعاد متعددة تدور في حلقات مفرغة تؤدي الى توالده بشكل مستدام ، مما يفضي الى مشاكل اقتصادية – اجتماعية وسياسية وادارية تضرب جذورها في اعماق بنى المجتمع ، ويصعب تجاوزها بحلول سطحية وبسيطة ؛ لانه جسد لنا حتمية الانهيار الشامل للتنمية وبقاء ظاهرة التخلف وتجذرها بشكل اكثر عمقا داخل هياكل وبنى المجتمع . فهو نشاط يصعب تفكيكه عن التاثيرات الاوسع لعملية الاحتيال الواسعة والجريمة المنظمة وغير المنظمة والسرقات على المستويات الواسعة النطاق .

اذ يمثل الجزء السري من الصراع على السلطة والمال في العالم ،فهو يجمع المؤسسات المحلية والدولية على اعتبارها العقبة الرئيسية امام الاصلاح والتنمية والاستثمار الصحيح ، وسببا مهما لتنامي معدلات الرشوة واختلاس الاصول وتبييض الاموال فهو منظومة مجتمعية كاملة ويمارس بمختلف انواعه في اغلب دول العالم.

جدلية الفساد هذه تنعكس دون ادنى شك على التنمية التي تتطلب اساسا قوى بشرية قادرة على الابتكار والانجاز والعمل الدؤوب من اجل كسر طوق التخلف واستئصال هذه الظاهرة الممتدة جذورها لقرون من الزمن .

اضافة الى امكانيات مادية لاجراء عملية التغيير الجذري الشاملة ولتجاوز حالة التدني الحضاري والوصول الى حالة الولادة الحضارية الجديدة التي تتطلبها عملية التنمية المنشودة .

فكيف ومتى تتحقق التنمية في ظل تاصل ظاهرة الفساد في مجتمعاتنا .

من هنا تكمن اهمية بحثنا الذي سنحاول طرحه من خلال اربع فقرات اساسية تتناول مفهوم الفساد واسبابه ومظاهره ،ومفهوم التنمية ومؤشرات انهياره مع مقدمة وخاتمة .

مشكلة البحث :

تنبع مشكلة بحثنا هذا من خلال بروز الفساد كظاهرة مجتمعية تاصلت في اعماق البنى والهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والادارية في داخل مجتمعاتنا في جدلية واضحة تداخلت فيها الاسباب والنتائج والمظاهر .... مما افضى وسيفضي الى انهيار عملية التنمية في داخل هذه الدول التي استشرى بها الفساد .

فرضية البحث :

يعد الفساد ظاهرة مجتمعية ذات طابع جدلي تنعكس اثاره بشكل او باخر على الامن البشري الذي هو هدف التنمية الاساسي والجوهري الذي وجدت من اجله ، مما يؤدي بالنتيجة الى حتمية انهيارها .

التعريفات الاجرائية

1: الفساد :- ظاهرة مجتمعية تعكس حالة التدني الحضاري الذي تتصارع فيه وتتداخل الاسباب والنتائج والمظاهر في حلقة مفرغة من الانشطة الخفية التي يصعب تفكيكها لارتكازها على ثقافة فرعية ، محلية ودولية ، داعمة ومستديمة له .

2:- التنمية :- عملية ولادة حضارية تجسد امنا بشريا لشعب ذو كيانات وبنى اقتصادية واجتماعية وسياسية فاعلة ومتجددة ومستديمة .

منهج الدراسة :- المنهج الوصفي التحليلي

1:- مفهوم الفساد corruption

يعد الفساد ظاهرة مجتمعية متعددة الابعاد والجوانب والاسباب والمظاهر ،فرزت هذه الظاهرة وتجذرت في مجتمعاتنا منذ قرون ،بحيث اضحت كمرض خبيث منتشر في كل اعضاء الجسم ؛ اسئصالها يتطلب وجود بنى

وهياكل اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية جديدة تماما ، تتشكل من رؤى ومفاهيم ومنطلقات ونظريات غير التي جبلنا عليها سابقا ، اي اننا نحتاج الى ولادة حضارية جديدة تفضي الى وجود كيانات جديدة تقضي بشكل قاطع على كل مايمت بصلة الى هذا المرض الخبيث .

فالفساد اصبح ظاهرة ذات طابع ديالكتيكي فالسبب هو النتيجة ، والنتيجة هي السبب ، بحيث اصبحنا ندور في حلقة مفرغة من الاسباب والنتائج والمظاهر للفساد ، دون وجود اية امكانية للقضاء عليه .

من خلال هذا المنطلق نحاول ايراد بعض التحديدات والتوصيفات والتعريفات المقدمة للفساد .

لغويا ووفقا لما اورده (لسان العرب) الفساد هو في ((فسد)) ضد ((صلح)) وهو ((لغة البطلان))1

وهو ((اخذ المال ظلما ، والمفسدة ضد المصلحة ، وتفاسد القوم يعني تقاطعوا الارحام))2 والاصل فيه وفقا لما حدده ابن خلدون منذ القرن الرابع عشر الميلادي ((ان اساس الفساد هو الولع بالحياة المترفة بين افراد الجماعة الحاكمة))3 وهو التصرف بعدم امانة او بعدم مشروعية وقانونية في مقابل مال او مكسب شخصي 4

ولقد عرف البنك الدولي الفساد]اساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص ... وقيام الموظف بقبول رشوة لتسهيل عقد او اجراء طرح لمناقصة عامة ، ومن خلال استغلال الوظيفة دون اللجوء الى الرشوة ،وذلك بتعيين الاقارب او سرقة اموال الدولة مباشرة [5

اذن هو ((اساءة استعمال السلطة لتحقيق مكسب خاص))6 وكذلك هو يعني وفقا للتعريف الذي اعتمده المجلس الاوربي 1994 ((الرشوة او اي سلوك اخر ياتيه شخص مؤتمن على مسؤوليات في القطاع العام او الخاص يخالف واجباته الناشئة عن كونه موظف عمومي او مستخدم في القطاع الخاص او كعنصر مستقل او ماشابه ذلك ،ويكون الهدف منه احتصال مزايا غير مستحقة من اي نوع لنفسه او للاخرين))7

فالفساد معيار للدلالة على غياب المؤسسات الفعالة التي شهدها عصرنا الحالي ؛ وعليه فان الفساد ليس نتيجة لانحراف ا عن الانماط السلوكية المقبولة فحسب بل انه نتيجة لانحراف الاعراف والقيم ذاتها عن انماط السلوك القائمة والمعهودة 8 فهو مجموعة اعمال يمارسها افرادمن خارج الجهاز الحكومي تعود بالفائدة على الموظف الحكومي ،فيسمح لهم بالتهرب من القوانين والسياسات ،سواء باستخدام قوانين او بالغاء قوانين قائمة ،تمكنهم من تحقيق مكاسب مباشرة وفورية 9

ولقد اعتبر روبرت زوليك رئيس ادارة هيئة النزاهة المؤسسية ، الفساد((سرطان يسرق من الفقراء ،ويقوض نظام ادارة الحكم ويتسبب في تاكل النسيج الاخلاقي ، ويدمر الثقة))10

فهو سلوك غير طبيعي يحدث عندما يحاول شخص ما وضع مصالحه الخاصة ايا كان موقفه فوق المصلحة العامة او فوق القيم التي تعهد بخدمتها ،وياخذ اشكال متعددة وتتراوح بين الامور التافهة والاعمال الكبيرة ، من خلال سوء استخدام السياسات العامة ووسائل تنفيذها ، تنفيذ العقود وسياسات الاسكان والائتمان والتعرفة .... الخ وقد ينطوي الفساد على الوعيد والتهديد والابتزاز من قبل موظف عام او عميل ، وقد يجري داخل المؤسسة في القطاعين العام والخاص او خارجها ،اما عن العوامل التي تقف خلف هذا السلوك الفاسد او غير المشروع فقد اوردها محاسب نيكاراغوي ((فرانسيسكو توريس))قائلا :-]((ان الفساد سببه الاسرة والمدرسة والموقف من

العمل ،واقامة المشاريع ،والامة والموقف الدولي ...))[11,و تلقد اكد ((بول وولفيتز)) رئيس البنك الدولي السابق في مقالة له بعنوان ((حسن نظام الادارة العامة والتنمية .. ان الاوان للعمل)) في جاكرتا ، ابريل/ نيسان 2006 ((الفساد ليس مجرد مشكلة ويجب ان تقف لها البلدان النامية وحدها بالمرصاد ،بل تقع على كاهل البلدان المتقدمة مسؤولية جسيمة . فواسفاه ان كل معاملة يسري في كينونتها الفساد تضم في واقع الامر طرفين على الاقل .ونعلم مرارا وتكرارا ان مقدمي الرشوة هم من منسوبي البلدان المتقدمة وعليه تنشا الحاجة ان تفعل بالبلدان المتقدمة الكثير والكثير لتبقى عيون شرطتها ساهرةوقوتها حارسة ضافرة .كما تحتاج هذه البلدان ايضا ان تفعل الكثير لمنع نقل النقود المسروقة الى حسابات بالبنوك الاجنبية ولوضع الشركات الخاصة امام مسؤوليتها ومساءلتها ان هي قامت بتصدير الفساد الى الاقتصادات الناشئة))12

فالفساد مرض اجتماعي خطير يؤدي الى الهلاك وهو ايضا عرقلة لسير العدالة في مكافحة الجريمة المنظمة ،وهو اسلوب اجرامي تستخدمه الجريمة المنظمة داخليا وخارجيا في حماية كيانها ومكتسباتها غير المشروعة وفي انفاذ وتامين عملياتها وفي توسيع انشطتها وفي اختراق الاقتصاد المشروع . ولقد اكدت الامم المتحدة في لندن في عام 1997 ان الفساد هو انكار واضرار بكرامة وحقوق الانسان وبحقوق الاخرين وبالحقوق والقيم الاساسية ، مما يوجب ان تعتبر جهود مكافحة الفساد دعم تقوية المباديء والقيم الاخلاقية التي بني عليها المجتمع ، وان مفهوم الفساد يرتبط بالبعد الثقافي ، ولذا قد يختلف على نحو او اخر في كثير من المجتمعات الا انه رغم ذلك فان هنالك فهما عاما له .13 وقد يتطور الفساد ليصبح صورة من صور الجريمة المنظمة مثل]((... جرائم ذوي الياقات البيضاء ، وهي جرائم ذات طابع محلي ،حيث تكتسب تنظيمها من تشكل الجناة فيها من جماعة يقودها شخص من ذوي النفوذ يخطط ويحمي بقية افراد الجماعة الذين ينفذون الخطط الاجرامية الموضوعية بحيث يبقى القائد مستترا بعيدا عن الاضواء ، وهو ذات التنظيم الذي رايت انه يميز الجماعة الاجرامية المنظمة))[14ولقد ظهر للاكاديميين ومحللي السياسة بان الفساد هو نشاط تتزايد صعوبة تفكيكه عن التاثيرات الاوسع لعملية الاحتيال الواسعة والجريمة المنظمة وغير المنظمة والسرقات على المستويات الواسعة النطاق .

ويشكل الفساد الجزء السري من الصراع على السلطة والمال في العالم ، اذ انه من اكبر الافات العالمية خطرا وانتشارا ،فهو يجمع المؤسسات المحلية والدولية على اعتبارها العقبة الرئيسية امام الاصلاح والتنمية والاستثمار الصحيح وسببا مهما لتنامي معدلات الرشوة واختلاس الاصول وتبييض الاموال فهو منظومة مجتمعية كاملة ويمارس بمختلف انواعه في اغلب بلدان العالم 15 .

ومن خلال ماتقدم يبدو لي ان افضل تعريف للفساد هو ظاهرة مجتمعية تعكس حالة التدني الحضاري الذي تتصارع فيه ، وتتداخل الاسباب والنتائج والمظاهر في حلقة مفرغة من الانشطة الخفية التي يصعب تفكيكها لارتكازها على ثقافة فرعية ، محلية ودولية ،داعمة ومستديمة له .

من خلال هذا التعريف سنحاول طرح ابرز اسبابه ومظاهره ومؤشراته التي تفضي الى حتمية انهيار الامن البشري الذي هو جوهر وفحوى ومرتكزاساسي تسعى له عملية التنمية الشاملة في دول العالم الثالث.

2- اسباب ومظاهر الفساد

هنالك جملة مركبة معقدة متداخلة متعددة من الاسباب الداخلية والدولية التي افضت وتفضي الى وجود هذه الظاهرة المجتمعية ويمكننا تصنيفها الى اسباب سياسية واقتصادية واجتماعية .

الاسباب السياسية :-

تتجسد هذه المجموعة من الاسباب باطاريين رئاسي ومؤسسي يتغلل في كل مرافق الحياة العامة في داخل الدولة ،وذلك من خلال سعي النظام السياسي الى اشاعة الاستبداد والابتعاد عن الشفافية وضعف المساءلة القانونية للقائمين بادارة شؤون البلاد.16

اذ ان الفساد يتمثل في السلطات العليا للبلاد المتنفذة في التشريع وانفاذه وفي اتخاذ القرارات الكبرى والجوهرية ،كالرؤساء والبرلمانيين وزعماء الاحزاب السياسية ، وتعطيل تفعيل الاحكام والقواعد الضابطة للنشاط الاقتصادي والتجاري والمالي او تمكين الالتفاف حولها ،وفي احتصال الامتيازات والاستثمارات والمشاريع الكبرى ،وفي تامين الحماية والملاذ الامن لمرتكزادارة العمليات عبر الوطنية .17 وهنا يبرز الاستبداد باعتباره اهم عنصر يؤدي الى عدم وجود الحكم الرشيد وبالنتيجة الى وجود الفساد السياسي .

فالاستبداد كما يعبر عنه ((حسن حنفي)) بانه ((الحكم الذي لاتوجد بينه وبين الامة رابطة معيننة معلومة مصونة بقانون ، ولاعبرة فيه بيمين او عهد او دين او تقوى او حق او شرف او عدالة ومقتضيات المصلحة العامة)). 18 والاستبداد كمصطلح استخدم ((للتفرقة بين الحاكم الذي يلتزم بالقانون قولا وفعلا ، والحاكم الذي يكون قوله وفعله هو القانون))19 . وقد يكون الحكم الاستبدادي فرديا او حكم جماعة ، ولكنه يتضمن في كلا الحالتين ((الاحتكار الفعال لمصادر القوة والسلطة في المجتمع))20

فالحكم الاستبدادي يجسد الديموقراطية الاملائية ان صح التعبير وهذا ينسجم مع ماوصفه ((منصف المرزوقي)) للدولة الاستبدادية التي يكون فيها الانسان ((لاعقلاني وان الطاعة والقوة هما الركائز للنظام ومصدر الشرعية هو الحاكم المستبد والناس ليسوا سوى رعايا والحقوق منة من الدولة)) لذلك يرتفع منسوب الظلم والعنف الاجتماعي ويتضخم نفوذ الامن وينعدم التداول السلمي للسلطة وتصادر الحريات ، وتكون المؤسسات التمثيلية زائفة وهدفها هو خدمة الطبقة الحاكمة وتكون فعالية المؤسسات عموما محدودة لان الولاء هو مايتم اعتماده عند التوظيف وليس الكفاءة .21

ان الذي يجعل الفساد دائما يرتبط بالاستبداد على حد تعبير ((حليم بركات))ان النظام الاستبدادي يصنع له انصارا واعوانا من الفاسدين الذين يعبدون الدنيا بكل ترفها ، واخطر مافي الامر هو خلق ثقافة جديدة مشوهة تعطل مفاعيل القوة و الجدية ؛لان الانظمة المستبدة لاتهدرالمال فقط بل انها تطيح بالعقل وتشله وتحول الناس الى الات حديدية مطوعة بلا مشاعر ولا خيال ؛لان الاستبداد مؤسسة لها الياتها المتنوعة ومصادر قوتها المتنوعة ،وهنا يتحول الفساد الى ثقافة تتمثل في منظومة القيم السلبية التي تسوغ الفساد وتبرزه ؛لان الفساد عندما ينتشر يلجا الى حماية نفسه ، وذلك من خلال الابقاء على الهياكل التي انتجته بحيث يبقى المواطن مغتربا عن ذاته مستباحا ومعرضا لمختلف المخاطر .22وهنا يتحول المجتمع الى ساحة حرب بين مختلف الافكار والاتجاهات

دون وجود لتعايش وتفاهم يطحن حالة التكافل والتعاون ،وهي عقلية يسميها البعض ((عقلية الجزر المنعزلة))حيث لاتهتم بخلق عمل جماعي ناجح ،ولاتعبا بالصالح العام ،بل كل اهتمامها موجه للصالح الفردي 23

الاسباب الاقتصادية –الاجتماعية

يعد الفساد ظاهرة مجتمعية شاملة كما ذكرنا سابقا ؛ وعليه نلاحظ تداخل واضح بين الاسباب الاقتصادية – الاجتماعية والسياسية ، فاحيانا نرى ان الاسباب السياسية تفضي الى وجود الاسباب الاقتصادية –الاجتماعية وبالعكس .

فالاسباب الاقتصادية تتحدد اساسا بوجود اختلالات هيكلية متعددة تجسدها اساسا حالة التدني الحضاري الذي تعيشه دولنا ، رغم ان الفساد ظاهرة عالمية موجود في البلاد المتقدمة والمتخلفة على حد سواء ، ولكننا ننظر الى درجة شيوعه ومدى انتشاره وتغلغله وصعوبة علاجه . ففي دولنا حيث تعد الاختلالات الهيكلية سمة اساسية وجوهرية يصعب علاجها اساسا كونها تتجسد في عدة هياكل ، كاختلال العلاقة بين الموارد المادية والبشرية ،حيث ان الموارد اما قليلة لاتتناسب مع الكثافة البشرية ، واما تستغل من قبل فئة قليلة من ابناء المجتمع وتعاني الاكثرية هنا من سوء او تدني في مستوى الدخل القومي ، مع ترافق حالة عدم العدالة في توزيع الدخول مما يفضي الى وجود هذا الاختلال المرتبط اساسا بعدم فاعلية النظام السياسي في استيعاب الولادات الجديدة والايدي العاملة الشابة والخريجيين الجدد ، والسبب كما يبدو لي يعود ومن بين عدة اسباب الى عدم فاعلية وكفاءة المؤسسات التي يجب ان تستوعب الطاقات الجديدة الخلاقة والتي تعتبر اي زيادة سكانية هي مزيد من الافواه الجائعة ومزيد من العاطلين عن العمل ومزيد من الفقراء داخل البلد .

ويبرز لنا ايضا اختلال اخر الا وهو اختلال الهيكل الانتاجي حيث يسود قطاع زراعي ومتخلف في ان واحد مع ضعف القطاع الصناعي وتبعيته وهامشيته اضافة الى تضخم قطاع الخدمات من خلال استيعابه لعدد كبير من الايدي العاملة مما يفضي الى وجود البطالة المقنعة فيه و نلاحظ ضعف وتردي مستوى الاتصالات والمشاكل الصحية وحرمان المواطن من ابسط الخدمات كالحصول على المياه النقية الصافية او الدواء ذو النوعية والفاعلية وفقا للمواصفات والقياسات العالمية ...يتزامن مع هذا كله اختلال ثالث الا وهو اختلال هيكل الصادرات ، حيث نلاحظ وجود قائمة طويلة من الواردات لدولنا تبداء من عصير الاناناس ...ومكائن الحلاقة جيليت وصولا الى القمح والاغذية الاساسية والدواء والاجهزة الكهربائية وصولا الى الاقمار الصناعية والمفاعل النووية .... يقابلها قائمة محدودة جدا من الصادرات التي تقتصر على مادة خام اولية واحدة او اثنين كالنفط والغاز والبن والسكر والقطن .... الخ ؛ وعليه هنالك تمفصل وارتباط لاانفكاك منه مع السوق الراسمالي العالمي وما يتطلبه ويفرضه من شروط ومساومات لتمرير اسعاره وسياساته المتكحمة به اصلا الدول الراسمالية المتقدمة .

هذا الامر افضى ويفضي الى وجود ازمات اقتصادية متعددة مثل المديونية ، وانخفاض سعر العملة المحلية مقابل العملات الاجنبية ، وارتفاع معدلات ا البطالة ، والعوز والفقر من جراء انخفاض مستوى الدخل القومي .
ويتزامن معه اسباب ادارية كانخفاض مستوى الاداء الاداري والكفاءة داخل البلد ، مثل انتشار البيروقراطية والمغالاة في المركزية الادارية ، وضعف جهاز الرقابة وضعف اداء السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية.
24راما الاسباب الاجتماعية فتتمثل اساسا في تاكل او انهيار او تردي بعض القيم التي تشكل ضابطا اساسيا يدفع

المجتمع للقيام باحيان كثيرة ببعض الافعال التي تشكل خرقا لهذه القيم .ومن امثلة هذه القيم التي تدفع الى وجود الفساد ، هو شيوع القيم الطبقية والاحتكار وهذه كفيلة بان تحرف الحياة والمجتمعات الانسانية عن القواعد الطبيعية ، مما يفضي الى تفشي الظلم الاجتماعي ، وتظهر قيم طبقية تحتقر الضعيف والفقير وتعتبرهم غير مجديين وغير جديريين بالحياة ويسعى من هم في قمة الهرم الاجتماعي لعمل اي شي من اجل البقاء في القمة دون الاخذ بنظر الاعتبار نبل الوسيلة ، وحين ينقسم المحتكرون الى محتكرين للسلطة والثروة الى افساد ذمم محتكري السلطة من اجل بقاؤهم في اعلى الهرم الاجتماعي ويستمرىء محتكرا السلطة ذلك النمط من الفساد والافساد ليحافظوا على بقاؤهم في اعلى هرم للسلطة .ويتزامن مع ذلك الابتعاد عن قيم الدين ، فالليبراليون يرون الدين قيدا على الحرية ، والعلمانيون يرون انه لاينبغي الركون الى الدين لحل مشكلات المجتمع ؛ وعليه سيسود الاحباط والياس من امكانية التغيير ويؤدي الى الافراط في ممارسة العنف ضد القوى المهيمنة ،من اجل محاولة انهاء الفساد المالي والاداري والسياسي والقضائي الذي بات ينهش في لحوم الفقراء وهم الاغلبية داخل دول العالم الثالث بالذات .؛ لان الفساد اضحى ايدز اجتماعي يضعف مناعة المجتمع ويجعله عرضة لكافة الامراض الاجتماعية التي تساعد على بقاء ونجاح المواطن الفاسد وهجرة المواطن الشريف او سقوطه في هوة الاحباط والياس وربما العنف والارهاب .

و من الاسباب الاجتماعية ايضا نلاحظ تدني مستوى التربية في الاسرة والمدرسة ،والولاءات الاسرية والقبلية ،وشيوع مظاهر البذخ والترف لدى شرائح معينة ،وغياب الوعي الاجتماعي العام ،وضعف برامجالتثقيف والتدريب والتاهيل والابتعاد عن القيم الدينية والاحباط والياس من امكانية التغيير 25و من هنا يمكن القول بان الفساد يظهر في اوقات الازمات والحروب ومراحل التحول والتغيير والفراغ الامني والسياسي والقيمي وانهيار المنظومة القيمية الضابطة التي لايمكنها من سد حالة الفراغ الحاصل في حال غياب سلطة القانون والنظام العام .فهنا سنشهد ثقافة .الفساد التي سيتفرع عنها ثقافة الرشوة والنصب والاحتيال وسياحة الجنس والاستثمار في الدم ...وضعف القضاء . هذه الاسباب تتفاعل وتتداخل وتشكل كلا مركبا امن الاليات والمقومات والاسباب التي تجعلنا ننظر للفسادد كعلاقة جدلية احيانا يكون السبب هو النتيجة واحيانا اخرى نلاحظ العكس ...المهم هو اننا اصبحنا ندور بحلقة مفرغة من الاسباب والنتائج والمظاهر للفساد بطريقة تجعلنا نسقط في حتمية انهيار التنمية التي تعد هدفا لكل دول العالم الثالث من اجل تجاوز حالة التدني الحضاري الذي نعيشه ومنذ قرون طويلة دون وجود القدرة على تجاوزها والانتقال لمرحلة البناء والتطوير وصولا الى الرفاهية والتقدم المنشود.

مظاهر الفساد

حدد البنك الدولي وكذلك هيئة النزاهة الدولية ومنظمة اوكسفام بعض السلوكيات التي يمكن اعتبارها مظاهر للفساد السياسي والاقتصادي والاداري والمالي .

ومن مظاهر الفساد اجمالا هو القيام بعملية تهريب النفط ،واختلاس المال العام ،وصرف الاموال في غير وجهها الصحيح ، والتواطؤ والتحالف المشبوه في اليات منح عقود العمل والتزوير والغش والتلاعب .اضافة الى مايمثله الفساد الاخلاقي ان صح التعبير المتمثل في السرقة والقتل وانتهاك الاعراض والتهجير القسري والتجارة

بالاطفال والنساء واشاعة مظاهر الخوف والرعب واستلاب الحقوق ورفض التداول السلمي للسلطة والاطروحات المضللة والافكار المراوغة والخداع للراي العام والتواطؤ مع القوات الاجنبية والتدخل السياسي في العملية القضائية من قبل السلطة التشريعية والتنفيذية 26 ولقد عدد البنك الدولي ايضا جملة من الافعال التي تعد مظهرا من مظاهر الفساد في العالم اجمع مثل الرشوة والمحسوبية والتهرب من الضرائب ، المحاباة والوساطة والمساهمة بتمويل الدعاية الانتخابية مقابل تجيير مصلحة الدولة لمصلحة الممولين ، والاتجار بالجنس والمخدرات وتبييض الاموال والتزوير والكذب والاحتيال والتواطؤ والاساءة الى الاخرين من اجل المال وعدم التقيد بالمواصفات القياسية في انتاج الغذاء والدواء والكذب على الناخبين واستغلال الوظيفة الاثراء والابتزاز الجنسي والتسيب الاداري والتعدي على المال العام وعلى ممتلكات الاخرين واحتصال الرخص والتغاضي عن الاخلالات بالعقود والقوانين والنظم وتعطيل الاجراءات القانونية عن حالات الاتجار بالمخدرات او تلوث البيئة او الغش والتدليس واستغلال الثغرات القانونية وعقد الصفقات المشبوهة 26.

ومايزال البنك الدولي ماضيا في اضافة سلوكيات مظاهر الفساد وهذا تم في اغسطس 2006 وكجزء من مجموعة الاصلاحات في نظام العقوبات الخاص بمجموعة البنك الدولي عززت هذه المجموعة تعريفها للاحتيال والفساد والتواطؤ والاكراه وعرقلة سير التحقيقات ،حيث اعتبرت ان اي ممارسة احتيالية تعكس تصرف ما او تقصير معين يشمل تقديم بيانات غير صحيحة تؤدي عن علم او بطريق الاهمال الى تضليل او محاولة تضليل طرف ما للحصول على منفعة مالية او للتهرب من الوفاء بالتزام ما مثل استخدام شركات الواجهة او الشركات الصورية .

وتكون الممارسات الاكراهية وهي عبارة عن الحاق الاذى او الاضرار بطريق مباشر او غير مباشر باي طرف او ممتلكات ذلك الطرف للتاثير بطريقة غير سلمية على تصرفات طرف ما . اما الممارسة التواطؤية والتي تتضمن اي ترتيب بين طرفين او اكثر بغرض تحقيق هدف غير مشروع ويشمل ذلك التاثير بطريقة غير سلمية على تصرفات طرف اخر مثل التلاعب في العطاءات .

اما الممارسة القائمة على العرقلة فهي تتضمن القيام عن عمد باتلاف او تزييف او تغيير او اخفاء الادلة الجوهرية للتحقيق او الادلاء باقوال كاذبة للمحققين بغية التعويق الجوهري للتحقيق في ادعاءات بممارسات قائمة على الفساد او الاحتيال او الاكراه او التواطؤ او تهديد او مضايقة او تخويف اي طرف لمنعه من الافصاح بما يعرفه من امور ذات صلة بالتحقيق او من متابعة التحقيق لممارسة البنك الدولي حقوقه المتعلقة بالتفتيش ومراجعة الحسابات 27.

وهنا من المفيد الاشارة الى سؤال يتبادر الى الذهن ماهي مقاييس الفساد او بالاحرى ماهي الطرق التي ممكن اتباعها لقياس حجم الفساد في اي بلد بالعالم ؟ وللاجابة على هذا التساؤل يمكن القول بان هنالك ثلاثة طرق اساسية لقياس حجم الفساد متفق عليها وهي :-

1:- الطريق المباشر :- والذي يتمثل بمعرفة وكشف حسابات وثروات كبار الموظفين والمسؤولين السياسيين وقد اعتمدت هذه الطريقة من قبل منظمة الشفافية الدولية لقياس حجم الفساد.

2:- حسابات تعتمد على مستوى بيانات ومعطيات دقيقة اذ ان بعض الباحثين اعتمدوا على المنهج الواقعي الذي يتمثل في اثبات واقعة اعطاء الرشوة للموظف الحكومي او الخارجي في حين اعتمد الاخرين على المنهج غير المباشر الذي يتمثل في فقدان النفقات في ادارة المشاريع بصورها كافة .

3:- الاستطلاعات والمسوحات التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني ، اذ تجمع البيانات والمعلومات عن الفساد في دول العالم ومنها wef وتعني the world economic والتي تقوم باصدار تقرير المنافسة العالمي ومنذ عام 1970 والتي تعمل في 120 دولة ، وكذلك منظمة الشفافية العالمية (ii) وكذلك مؤسسة البنك الدولي ، والذي بدا منذ عام 1996 باجراء دراسات ومسوح وقام باصدار تقرير عن الفساد يغطي 200 دولة ويصدر بشكل دوري ، والمنتدى الاقتصادي العالمي ، والمعهد الدولي لتطوير الادارة ... وغيرها 28

ولو اردنا القاء نظرة سريعة لمدركات الفساد للعام 2007 نورد الجدول التالي :-

البلد	المرتبه العالميه	المرتبه العربيه	عدد النقاط /مؤشرات ادراك الفساد 2007(CPI)
قطر	22	1	6.0
الإمارات	34	2	5.7
البحرين	46	3	5.0
عمان	53	4	4.7
الأردن	53	5	4.7
الكويت	60	6	4.3
تونس	61	7	2.4
المغرب	72	8	3.5
السعودية	79	9	3.4
الجزائر	99	10	3.0
لبنان	99	11	3.0
مصر	105	12	2.9
موريتانيا	123	13	2.6
ليبيا	131	14	2.5
اليمن	131	15	2.5
سوريا	138	16	2.4
السودان	174	17	1.8
العراق	178	18	1.5
الصومال	179	19	1.4

ملاحظه :- ان ترتيب الدول العربيه على نقاط مؤشر إدراك الفساد (CPI) التي حازتها كل دولة في عام 2007 ويتراوح بين (10) خال من الفساد وصفر فاسد جدا

محمود عبد الفضيل , مصدر سابق ذكره , ص 35

3:- ماهية التنمية

ان استخدام تعبير تنمية (development) يعد حديث نسبيا حيث لم يكثر استخدامه الا في الحرب العالمية الثانية ،للاشارة الى رغبة الدول المسقلة حديثا في تحسين اوضاعها 29 ولقد اضحى لهذا التعبير اسبقية كونية ؛لانه يعكس عملية ((الولادة الذاتية)) والتخلص من اوضاع عدم المساواة في النظام العالمي ،فاهميته تنبع من ان العالم اصبح مقسما الى فئتين ، فئة الدول المتقدمة ، وفئة الدول المتخلفة ،لذا فانها حظت باهتمام الفئتين ، فهي اذن ليست مشكلة وطنية بحتة .

ورغم كثرة الاهتمام بهذا المفهوم ،الا انه يظل من المواضيع التي يصعب الاحاطة بها ، لانها على حد تعبير (جابريل لوبرا)((مجموعة من الظواهر من نوع مختلف ذات طبيعة سوسيولوجية وسيكولوجية))30 اضافة الى طبيعتها الاقتصادية والسياسية ، والتنمية وفقا لتقرير اللجنة التحضيرية لمؤتمر الامم المتحدة للعلوم والتكنولوجيا من اجل التنمية 1979] ((.... ان التنمية ليست مرادفة لمجرد النمو ،ولكنها تتضمن اعتبارات اخرى عديدة تتعلق برفاهية الانسان ،ومنها ماهو ثقافي وماهو روحي وماهو مادي ...))[31

فعملية التنمية تتضمن تغييرا لابعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية ، وهي لابد ان تصبح نمطا طبيعيا ، كما انه لابد من تواجد قوى قادرة من خلاله اجتياز مشاكل وعقبات هذه العملية لدفعها الى الامام باستمرار 32

انها عملية دقيقة جدا لاتجري دون تغييرات عميقة في الاقتصاد مع تدخل الدولة بواسطة استراتيجية مرسومة تعمل على ترشيد مسارها بحيث لاتترك لتلقائية السوق 32 كما انها تشكل ميدانا من الميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، لذا يعد التخطيط شرطا من شروط نجاحها وهي ((تنظيم للاجزاء المركبة في كل موحد))33 تستوعب افعال وردود افعال جميع القطاعات فيما بينها ، سواء بشكل مباشر او غير مباشر فهي لابد ان تكون قادرة على تغيير الجزء واحداث تعديل في الكل ، حيث الترابط والتفاعل والتاثير المتبادل مابين الاجزاء في صيرورة واحدة 34 انها تتضمن تطوير الانسان لموارده ومؤسساته ومستوى حياته ، وهي عملية هجوم على الفقر بمعناه الشامل في كافة جوانب الحياة المادية والروحية والثقافية . اضافة الى انها تغيير في طبيعة السكان حيث ان المواطن يعد مساهما نشطا فعالا لامر تشكيل القرارات السياسية ،وحيث تتكامل عملية بناء المؤسسات وتخصص في الوظائف وتعدد الادوار 35 .

الان هذه العملية تنطوي على صعوبة معينة قدر حصولها في بنية اقتصادية اجتماعية موحدة ، وعليه لم تعد هنالك وصفات صالحة لانجاحها ، فهي بلدانا قد نمت بشكل مشوه ، هذا الامر يستلزم من الباحثين اجراء بعض التغييرات في مفاهيم التنمية وعليه تم طرح مدخلا جديدا في تعريف التنمية باسم الحاجات الانسانية الاساسية ،وهو مدخل يركز على عدالة التوزيع من خلال اشباع تلك الحاجات كالطعام والماءوى والصحة والتعليم ، الاان هذا المدخل تم انتقاده لتجاهله تفاوت الدول في امكاناتها التي تؤهلها لاشباع تلك الحاجات اساسا . اضافة الى تجاهله للبعد البيئي للتنمية ، الذي يرى ضرورة حساب البيئة ضمن تكاليف الانتاج ، وهنا برز وعي جديد حول مفهوم التنمية يرى انها عملية يمكن ان تؤدي الى تنمية غير مستديمة في المدى البعيد ، ونتيجة لذلك نشا مصطلح جديد اكثر شمولا وجاذبية من مفهوم التنمية الا وهو التنمية المستدية ويقصد به }((التنمية التي تشبع احتياجات الحاضر من غير تهديد لقدرة الاجيال القادمة على اشباع حاجاتها)){ 36 او انها ((كمية الاستهلاك التي يمكن ان يستمر الى ما لانهاية من غير ان يكون على حساب المخزون الراسمالي والذي من ضمنه الموارد الطبيعية))

ومهما حاولنا من ايجاد تعاريف للتنمية فهي كما يبدو لي لاتخرج عن كونها عملية ولادة حضارية تجسد امنا بشريا لشعب ذو كيانات وبنى اقتصادية واجتماعية وسياسية فاعلة ومتجددة ومستديمة .

لان التنمية كعملية يجب ان تنطوي على خلق نظام سياسي شرعي وفاعل ، وقادر على انشاء وتهيئة وتحفيز مجتمع سياسي ذو ارادة تنموية ، تسعى مشتركة مع النظام السياسي لتاسيس والمحافظة على وجود مؤسسات مبنية على قيم مادية وروحية منسجمة مع روح وجوهر الحرية ، والمساواة ، والعدالة ، والتطوير الفاعل لكل ماهو موجود بداخل المجتمع ، ومن خلال الانسان المبدع المنجز الكفوء .

هذا كله من اجل استئصال الكل المشوه الذي تعانيه هياكل وبنى المجتمع من خلال مشكلة اختلال العلاقة بين الموارد المادية والبشرية ، واختلال هيكل الصادرات ، واختلال الهيكل الانتاجي ، اضافة الى مشكلة اساسية تواجهنا دائما الا وهي ((ازمة القيم)) حيث اصبحنا نعيش في ظل قيم متاكلة او مشوهة او على اقل تقدير قيم ضبابية تجعلنا عائمين في ظل تراكمات من التشوهات الهيكلية والبنائية والقيمية مما يجعلنا ندور في حلقة مفرغة من الازمات ، كازمة التحكم او السيطرة ،وازمة الهوية ، وازمة المشاركة ،وازمة التوزيع ، وازمة التحول والانتقال ، وازمة التكيف ، وازمة الاختراق او التغلغل .

هذه الازمات مع تغلغل الفساد في كل مرافق الحياة ، سواء كان فساد مالي او اداري او قضائي او سياسي جعل من التنمية غير قادرة على الانطلاق حيث تشدها دائما جدلية الفساد الدائرية في اسبابه ونتائجه ومظاهره .

هذا الامر يفضي حتما الى انهيار التنمية مهما حاولت الدول من تسخير الامكانات المادية والبشرية لها ؛لان التنمية تحتاج الى طاقات بشرية خلاقة ومبدعة ومبتكرة تعيش في ظل ظروف صحيحة وصحية تنمي وتطور هذه الطاقات والعقول من اجل ديمومة عملية التنمية ،الا ان شيوع الفساد الذي اضحى كما ذكرنا سابقا ظاهرة مجتمعية يعوق دون ادنى شك عملية التنمية لابل يؤدي الى انهيارها وبشكل حتمي .

-4- مؤشرات انهيار التنمية

بما ان التنمية عملية تطورية اي انها تتسم بالتراكمية ((accumulative)) ويقصد بذلك ان الخبرات الانسانية المجتمعية او الدولية لاتنفصل تاريخيا بعضها عن البعض الاخر ، فالدول والمجتمعات تتميز بوجود ذاكرة ((memory)) قوية تجتمع بها كافة الخبرات التنموية على الصعيدين الدولي والمحلي . وهكذا فان الحديث عن مراحل تاريخية منفصلة عن بعضها وغير متصلة يصير حديثا خاطئا غير صحيح ، ذلك تراكم وتجمع وتخزين الخبرة التنموية المادية والثقافية من شانه ان يضيف الى المقومات اللازمة لاستمرار واستكمال عملية التنمية .

ثم ان التنمية لايوجد لها نمط مثالي ؛ذلك ان ولوج المجتمعات مرحلة العصرية والحداثة هو عملية تدريجية قد تتم على فترات زمنية تتفاوت حسب توافر الشروط اللازومة لها في مختلف المجتمعات وعليه ان التنمية لايمكن ان تكون احادية الاتجاه ((unilinear))ولكنها متعددة الجوانب والابعاد ، ومن هنا تاتي صعوبة تحديد نقطة البدء خصوصا بالنسبة للسياسات التي ينبغي على الحكومات ان تقوم بها والقرارات السياسية التي يجب ان تصدرها .

ثم ان التنمية شاملة فهي تعني تنمية مجتمعية وتشمل الجانب الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي والفكري وهكذا ، فالتنمية كل صحيح يقضي على التخلف هذا الكل المشوه .38

ولو سلمنا بان الانسان هو هدف التنمية وغايتها ووسيلتها فهنا يبرز هدف ((اشباع الحاجات)) و((القضاء على الفقر)) و((تحقيق الرفاهية))و ((تمكين المواطن)) و((العدالة)) وبعبارة شاملة جامعة مانعة ((تحقيق الامن البشري)) وهو اهم مايجب ان تحققه التنمية ويسعى له صناع القرار ومؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الدولية .

والمقصود ب ((الامن البشري)) هو طفل لم يمت ، ومرض لم ينتشر ، وو ظيفة لم تلغ ،وتوتر عرقي لم ينفجر ، وثائرا لم يخنق صوته ، فالامن البشري ليس انشغالا بالاسلحة ، بل هو انشغال بحياة الانسان وكرامته .39

من خلال ماتقدم يمكن القول بان انهيار التنمية من جراء جدلية الفساد سنعكس اساسا في تفشي الفقر داخل دولنا ، والذي يرتبط اساسا بكل الاختلالات الهيكلية التي ذكرناها سابقا ، اي ان الفقر والجوع نتيجة حتمية لعدم وجود اقتصاد صحيح او قرارات سياسية رشيدة ، وبالنتيجة سيفضي الى عدم وجود الامن البشري الذي اضحى ابرز واهم اهداف التنمية ومبررات وجودها .

ويؤكد تقرير التنمية البشرية لعام 2010 بان ((الفقر وحش برؤوس متعددة)) ؛ لان نقص التغذية يؤثر على حريات البشر ويذكر ذات التقرير انه في عام 1980 كان هنالك ((850)) مليون شخص ام يحصل على الطاقة الغذائية في العالم ، ارتفع هذا العدد الى ((مليار شخص)) في عام 2010 ، و ((63 %)) منهم يعيش في منطقة اسيا والمحيط الهادي ، و((26 %)) منهم يعيش في منطقة جنوب الصحراء الافريقية الكبرى .

وتشير التقديرات الى ان ((30, 000)) الى 50, 000)) طفل على الاقل سيموتون في افريقيا بسبب الازمة المالية ، ويمكن ان تؤدي الى القاء المزيد من الاطفال في الشوارع ، وارتفاع معدلات الانتحار والجريمة ، وتزايد الاستغلال والعنف المنزلي ، وتاجيج التوترات الاثنية .

كما نلاحظ انخفاض الناتج المحلي بنسبة ((1%)) في ((59)) بلدا للفترة من 1975 الى 2004 هذا الامر ادى الى زيادة في متوسط معدل وفيات الرضع حيث بلغت ((4 ,7))وفيات للاناث مقابل ((5 ,1)) وفيات للذكور لكل ((000 1))من المواليد الاحياء . وفي السودان ومدغشقر واليمن انخفضت الاجور بنسبة ((20 الى 30 %))وفي العديد من بلدان جنوب الصحراء الافريقية الكبرى تفاقم التاخر في دفع الاجور 40 . وتشهد بلدان جنوب الصحراء الافريقية الكبرى اعلى معدل انتشار للفقر المتعدد الابعاد حيث تتراوح بين حد ادنى قدره ((3%)) في جنوب افريقيا وحد اقصى قدره ((93 %)) في النيجر ، ويتراوح متوسط الحرمان بين((45%)) في سوازلند والغابون وليسوتو و((69 %)) في النيجر ومع ذلك يعيش نصف سكان العالم الذين يعانون من الفقر المتعدد الابعاد في جنوب اسيا ((844 مليون نسمة))41 واكثر من الربع في افريقيا ((8 5 4 مليون نسمة)) .42

وحسب مسح للفقر اجري في عام 2009 تبين ان حوالي((6،5 4 %)) من الشعب السوداني تحت خط الفقر ، اما في اليمن فتبين ان ((32 %)) من السكان لايتمتعون باي حماية غذائية وهذا يعني ان زهاء ثلث اليمنيين اي حوالي ((5 ،7))مليون شخص لايستطيعون الحصول على غذاء كاف وهم بالتالي يعانون المجاعة ، وان حوالي((57 %))من اطفال اليمن يقاسون سوء التغذية وان معدلات الفقر الكلي قد قفزت من ((8 ،33 %))عام 2009 الى ((8 ،42 %))في عام 2010. 43.

وفي تقرير للتنمية البشرية الدولي لعام 2005 أصدرته الامم المتحدة حول مصر بالذات ، ومايهمنا ماورد فيه من ارقام لان مصر تشكل قلب العالم العربي ، حيث انها تدور في ثلاثة حلقات عربية وافريقية واسلامية .... وما يحصل بها يؤثر بقية الوطن العربي ويكون الاختلاف في الدراسة المقدمة هو اختلاف بالدرجة فقط وليس بالنوع .

يذكر التقرير ان مصر في المركز ال ((119)) عالميا من بين ((177)) دولة في معدل التنمية ورقم ((13)) عربيا واحتلت المركز ((55)) في دليل الفقر بين ((103)) دولة من دول العالم الثالث والمرتبة ((87)) في معدلات الالتحاق بالتعليم والمركز ((105)) في الناتج المحلي الاجمالي للفرد واشار التقرير الى ان ((10, 7)) مليون مصري لايستطيعون الحصول على احتياجاتهم من الغذاء وان شركات القطاع العام التي تم خصخصتها كانت قيمتها الاصلية ((100 مليار جنيه مصري)) تم بيعها ب ((16)) مليار جنيه مصري فقط وان عدد العاطلين عن العمل ((6)) مليون شخص .44 اما مركز الارض ففي تقريره في العدد الرابع والثلاثون الصادر في ((9)) يونيو 2004 . فقد تضمن فيما يتعلق بالاوضاع الاجتماعية في مصر حيث ذكر ان الفقر والفساد والبطالة والعنف الاسري يعد من اهم العوامل المؤثرة على طبيعة المجتمع المصري ، وذكر ذات التقرير ان نسبة معدلات الفقر مازالت مرتفعة حيث تشكل هذه النسبة مابين ((3 ،38%)) حسب التعريف الواسع للفقر وان ((2 ،24%)) حسب التعريف الضيق للفقر وانه يوجد ((60 %)) من الفقراء في الريف و((40 %)) في الحضر وعليه يتزايد الفساد حيث تم ضبط ((1221)) فضية اختلاس واستيلاء واهدار مال عام ورشوة وتربح خلال عام 2010 . وقال الخبير الاقتصادي ((نعمان الزياتي)) ان كلفة الفساد في مصر بلغت ((50)) مليار جنيه سنويا وتقارير هيئة النيابة الادارية تقول ان هناك قضية فساد كل ((90)) ثانية وهو معدل عالمي كبير . 45

اذن اين سنجد التنمية في ظل سيادة الوحش ذو الرؤوس المتعددة الا وهو الفقر ... والذي تزامن معه بعلاقة جدلية وهو سبب ونتيجة في ان واحد الفساد فالنتيجة الحتمية هو بروز مؤشرات تدل على انهيار التنمية الحتمي والذي نلاحظه من خلال هجرة الكفاءات العلمية وارتفاع معلات البطالة واختلالات هيكلية متعددة والوقوع في مصيدة المديونية وتردي مستوى الخدمات الصحية وانهيار هرم ونظام التعليم وشيوع ثقافات فرعية تروج للفساد والخيانة والرذيلة واستغلال المناصب الحكومية وتليف الضمير واتباع اسلوب التبرير لكل الاخطاء والجرائم وشيوع ثقافة النصب والاحتيال وانهيار مفاهيم وقيم العدالة والشرف والوطنية والاستقامة والولاء للقيم النبيلة .... وشيوع الجريمة المنظمة ... يتزامن مع كل هذا عدم وجود السياسات الرشيدة القادرة على القضاء على مثل هذه الظاهر المجتمعية المتداخلة التي افرزت لنا ظاهرة يصعب القضاء عليها الا وهي ((الفساد)) ... وهنا سنكون امام نتيجة حتمية الا وهي ((انهيار حتمي واكيد للتنمية)) في دولنا ولتجاوز مثل هذا الانهيار لابد من حكم سياسي رشيد وعقلاني قادر على اتخاذ قرار التنمية .... لان التنمية كانت وماتزال وستبقى قرارسياسي بالدرجة الاولى .

الخاتمة

في نهاية هذا البحث يبدو من المفيد الذكر ان الفساد ظاهرة مجتمعية تعكس حالة التدني الحضاري الذي تتصارع فيه وتتداخل الاسباب والنتائج والمظاهر في حلقة مفرغة من الانشطة الخفية التي يصعب تفكيكها لارتكازها على ثقافة فرعية محلية ودولية داعمة ومستديمة له .

هذه الجدلية التي جعلت من الفساد ظاهرة العصر انعكست بشكل وباخر على الامن البشري الذي هو هدف التنمية الاساسي والجوهري مما ادى ويؤدي الى حتمية انهيارها ؛ذلك لان التمية تجسد حالة الولادة الحضارية التي تجسد لنا امنا بشريا لشعب ذو كيانات وبنى اقتصادية واجتماعية وسياسية فاعلة ومتجددة ومستديمة .

وهنا لايمكن تحقيق التنمية التي هي اصلا قرارسياسي فاعل يستاصل جذور التخلف ويستاصل جذور الفساد بكل مظاهره واشكاله وابعاده من اجل تحقيق الولادة الحضارية لمجتمعات تحيا بنى وهياكل اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية متردية وهشة ومنهارة ومن هنا تحققت الفرضية التي بني عليها بحثنا الا وهي ان الفساد ظاهرة مجتمعية ديالكتيكية تفضي الى نتيجة واضحة مفادها حتمية انهيار التنمية .

قائمة المصادر

1_ ابن منظور لسان العرب ،الجزء 32 ،ص336

2_ الفيروز ابادي القاموس المحيط ،ص444

3_سهيل عثمان ومحمد درويش من مقدمة ابن خلدون ،وزارة الثقافة ،دمشق ،1978 ،ص224

4_محمد خليفة المعلا الجريمة المنظمة والفساد ،مؤتمر مكافحة الجريمة المنظمة ،الرياض،6-8/10 ،2003 ،ص7

5_محمود عبد الفضيل مفهوم الفساد ومعاييره ،مجلة المستقبل العربي ،بيروت ،عدد309 ، 2004 ،ص35

6_البنك الدولي للانشاء والتعمير تقرير عن التنمية في العالم 1997 ،مركز الاهرام ،القاهرة ،ص112

7_محمد خليفة المعلا ، مصدر سابق ذكره ،ص6

8-مصطفى كامل السيد الفساد والتنمية ،مركز دراسات وبحوث الدول النامية ،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ،1999 ،ص8

9-ذات المصدر السابق ،ص19

10-دون مؤلف تحسين نواتج التنمية ،التقرير السنوي للنزاهة ،مجموعة البنك الدولي ،السنة المالية ،2007

11-روبرت كلينجارد السيطرة على الفساد ،دار البشير ،عمان ،1994 ،ص12

12-دون مؤلف التقرير السنوي للنزاهة للسنتان الماليتان 2005 -2006 مجموعة البنك الدولي

13-محمد خليفة المعلا ،مصدر سابق ذكره ،ص7

14-ذات المصدر السابق،ص9

15-دون مؤلف الفساد ينهك المجتمع الدولي ويجهض طموحات التنمية ، جريدة البينة الجديدة ،عدد 1592 في 16/8/2012

16-حسن ابو حمود الفساد ومنعكساته الاقتصادية والاجتماعية ، مجلة جامعة دمشق ،المجلد 18 ،العدد 1 ،2002، ص457-461

17-محمد خليفة المعلا ، مصدر سابق ذكره ،ص15

18-حسن حنفي قراءة جديدة للكواكبي في ((طبائع الاستبداد ومصالح العباد))وجهات نظر ، العدد 37 ،فبراير ،2002 ص3

19-خلدون النقيب الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،ط3 ،2004 ،ص23-24

20-ذات المصدر السابق ،ص23

21 –منصف المرزوقي عن اي ديمقراطية يتحدثون ،المؤسسة الاوربية للنشر ،د-ت ،ص62-63

22-حليم بركات المجتمع العربي في القرن العشرين ،مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2001 ص35

23- حسن محمد وجيه مقدمة في علم التفاوض الاجتماعي والسياسي ،عالم المعرفة ، د-ت ،ص267

24-حسن ابو حمود ، مصدر سابق ذكره ،ص456

25-ذات المصدر السابق ،ص457

26-منظمة اوكسفام عبارة عن اتحاد دولي يضم 17 منظمة تعمل في 92 دولة من دول العالم هدفها الاساسي ايجاد حلول عالمية للفقر والظلم عالميا

27-محمد بشارة عبد الرحمن الفساد الاداري ،مركز بحوث شرطة الشارقة ، الشارقة ،1999 ،ص36

28-دون مؤلف تحسين نواتج التنمية ،التقرير السنوي للنزاهة ،مجموعة البنك الدولي ،السنة المالية 2007

29-www.theguardian,in26march2004

30-transparncy international global corruption report 2007 corruption in judicial system.p10

31- كانوا في السابق يطلقون عليها اسم الاقتصاد السياسي او البحث في اسباب ثروة الامم ولم نجد ثبات مصطلح دون نعوت مثل نمو ثم نمو اقتصادي وتنمية ثم تنمية اقتصادية

نداء صادق الشريفي تجليات العولمة على التنمية السياسية ،دار حهينة ،عمان ،2007 ص89

32-ذات المصدر السابق ،ص90

33-محمود محمد سفر التنمية قضية ، تهامة ، السعودية ،1980 ،ص15

34 –نداء صادق الشريفي ،مصدر سابق ذكره ،ص92

35-ذات المصدر السابق ،ص92

36-فرانسوا بيرو فلسفة لتنمية جديدة ، ترجمة اليونسكو ،المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت 1983 ،ص49

37-ذات المصدر السابق ،ص49-50

38-محمد نصر مهنا النظرية السياسية والعالم الثالث ، المكتب الجامعي الحديث ،الاسكندرية ،1983 ،ص 198-199

39-نداء صادق الشريفي مصدر سابق ذكره ،ص93-94

40-نداء مطشر صادق التخلف والتحديث والتنمية السياسية ، جامعة قاريونس ، بنغازي ،1998 ،ص87-90

41-دون مؤلف تقرير التنمية البشرية 2010 ، برنامج الامم المتحدة الانمائي ،نيويورك ،ترجمة لجنة الامم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا ، الاسكوا ،2010 ،ص17-22

42-ذات المصدر السابق ،ص36 ،ص44

43-ذات المصدر السابق ص8

44-دون مؤلف تقارير وطنية /سلسلة التقارير العربية ، د-ت ،ص85 ،ص90

45-دون مؤلف تقرير التنمية البشرية 2005 ،عدد خاص حول مصر ،نيويورك ،2005